

هل يمكن أن تحقق الأسرة أمنها الغذائي بنفسها؟

كتبه تمام أبو الخير | 6 يوليو, 2022



برىء الموزة

ن بوست

قدِّيماً، كانت غالبية المطابخ العربية تضم في إحدى زواياها خزانة تُسمى "النمilia"، تخزن بها الحبوب والبقوليات والفواكه المجففة والخضراوات اليابسة والزيوت والسمون واللحم المقدد، وغيرها من الأصناف الغذائية التي احتفظت بها العوائل آنذاك في "النمilia" طوال السنة، بعيداً عن الحشرات والعوامل الأخرى التي يمكن أن تهدد أمنها الغذائي في أحد فصول السنة.

لكن مع تطور الوسائل وتغيير شكل الحياة لدى الأجيال اللاحقة، بالإضافة إلى اختلاف طابع المدن وانتشار الثقافة الاستهلاكية، اندرت الكثير من طرائق تقافة التموين وتخزين الغذاء وبات الاعتماد على استهلاك الأغذية المصنعة والمعالجة في المصانع أمراً طبيعياً، خاصة مع صغر المنازل الحالية وصعوبة التمتع بمساحات خضراء يمكن زراعتها الخضروات بها والاستفادة منها في استهلاك الأسرة الغذائي اليومي.

اليوم مع ظهور بوادر أزمة غذاء عالية، بات من الضروري التفكير ببدائل تصلح للتعامل مع أزمات الغذاء المتكررة، والسؤال هنا: كيف يمكن تحقيق الأمن الغذائي على مستوى الأسر والأفراد؟.

هل يوجد اكتفاء ذاتي فردي؟

عرفت الأمم المتحدة، الأمن الغذائي، أن جميع الناس في جميع الأوقات يتمتعون بإمكانية الوصول للأدبي والاجتماعي والاقتصادي إلى طعام كافٍ وآمن ومغذي يلبي احتياجاتهم الغذائية من أجل حياة نشطة وصحية، لكن يبقى الواقع بعيداً عن التعريفات والنظريات المطروحة، فقد بدأت تظهر على عالمنا العربي هذه الأيام ملامح الأزمة، الأمر الذي ينذر بعواقب لا تححمد عقباها.

في أصل الثقافة العربية، يزرع الإنسان من أجل أن يأكل ويحزن لباقي عame، وبهذا كانت تتحقق الأسر منها الغذائي واكتفاءها الذاتي رغم قلة الدخل والرددود المادي، لكن كما ذكرنا فإن الأمر لم يعد مثلاً سبق، فقد ساهمت عدّة أمور في غياب هذه الثقافة، أهمها التغير المناخي الذي يؤدي إلى الجفاف وبالتالي لا توجد زراعة ومحاصيل، حق في حال وجدت الزراعة بات الأمر تجاريًا أكثر من كونه عاملاً من عوامل الحفاظ على أمن الأسرة الغذائي، فتجد الفلاح اليوم يبيع كل ما ينتج من أجل المال، وبهذا المال يعود ويشتري حاجياته التي تختلف عن إنتاجه وكذا تختلف عما كان يستهلك منذ سنوات.

وعن اكتفاء الأسر الذاتي الذي يحقق أمنهم الغذائي لا يرى الدكتور فاضل الزعي سفير الأمم المتحدة للأغذية سابقاً منطقية فكرة الاكتفاء الذاتي على الصعيد الفردي وكذلك على صعيد الدول خاصة في العالم العربي، فيقول في حديثه لـ”نون بوست”: “كلمة الاكتفاء الذاتي غير منطقية أساساً، لأنها لم تعد مطروحة في ظل التجارة العالمية ومحدوبيّة الدول على إنتاج بعض من غذائياً”， ويضيف الزعي ”الأمن الغذائي ليس له علاقة بالاكتفاء الذاتي الذي كانوا يتحدثون عنه سابقاً في السبعينيات، الأمن الغذائي هو تكامل بين الاكتفاء الذاتي من إنتاجك وما تستورده أيضاً، لأنه لا توجد دولة تستطيع أن تزرع كل ما تريد أن تأكل“.

إذًا، فالأمن الغذائي الفردي مرتبط ارتباطاً تاماً في عصرنا الحالي بالأمن الغذائي للدولة الحاكمة وهو ما نفتقده في كثير من الدول العربية كاليمن وسوريا ومصر والأردن حيث باتت الدول على شفير الهاوية إما بسبب الحروب وإما بسبب سياسة الحكومات والاقتصاد المترافق، وهنا يقول الدكتور الزعي: ”الأمن الغذائي مسؤولية الدولة وعليها أن تقوم بذلك“، مضيفاً ”أما على صعيد الفرد لا نستطيع أن نقول له أن يحزن في منزله وذلك بسبب وجود مشكلة أساساً لدى هذا الفرد وهي القدرة الشرائية لغذائه في الأصل، فكيف سيكون لديه دخل للتخزين من أجل الاكتفاء الذاتي؟“.

ويكمل ” هنا تكمن مسؤولية الدولة التي من المفترض أن يكون لديها مراقبة على الإنتاج الداخلي والكميات التي تنتج والمواد المستوردة ومراقبة اعتدال الأسعار، لأن من أولى ركائز الأمن الغذائي هي القدرة على الوصول إلى الغذاء إضافة لتوافره“. وتعرف أركان الأمن الغذائي الأربع كالتالي: أولها إنتاج الغذاء محلياً أو عبر استيراده والثاني هو القدرة على الحصول على الغذاء وهذا له أسباب تتعلق بالبطالة وشح الوارد وثالث ركن الاستخدام الجيد للطعام أما رابع ركن فهو استقرار هذا

الحياة البسيطة

في ظل التطور الهائل وسيطرة التكنولوجيا على حياة الأفراد بشكل عام بات من الصعب التراجع خطوة إلى الوراء من أجل الظفر بضرب من ضروب الحياة البسيطة التي يحلم بها أي واحد ممنا، فمقتضيات الحياة وفلسفتها تغيرت ولم يعد ذلك مجدياً، وربما يحسبه البعض نوعاً من الترف.

ترى عبير عطيفة المتحدثة باسم برنامج الأغذية العالمية أنه "من الصعب أن نعود إلى الحياة البسيطة التقليدية لواجهة الأزمات في ظل انتشار الثقافة الاستهلاكية خاصة في المدن الكبرى والمزدحمة التي بات سكانها يشكلون نسبة كبيرة من العدد الكلي لبلادنا".

وفي حديثها لـ"نون بوست" تجد عطيفة أنه "بدلاً من العودة للحياة البسيطة يجدر بالعوائل إعادة التفكير في عملية هدر الطعام، فهدر الطعام عملية موجودة بنسبة كبيرة"، وتشير إلى أن "الأفراد سيفكرون مليأً بالهدر في الأيام القادمة وذلك بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وسيحاول الناس ابتكار أنواع للتعامل مع الفائض حال كان موجوداً"، وترى عطيفة أن توجهها جديداً في دول العالم يظهر الآن وهو أن "نأكل من الحاجات الموسمية دون اللجوء إلى تخزين المواد، وبالتالي أعتقد يوجد إعادة تفكير في التعامل مع الغذاء".

في الإطار العام، لا يتفق المستشار فاضل الزعيبي مع ما قالته المتحدثة الأممية عطيفة، فهو يؤيد فكرة العودة للحياة البسيطة وأن يأكل الفرد مما ينتج، لكنه أيضاً يرى أن ثقافة الاستهلاك طفت على المجتمعات في دولنا، فيقول: "العادات الاستهلاكية طفت على المجتمع بشكل أثقل كاهل المواطن نفسه وأثقل كاهل الدولة، لذلك العادات الغذائية السائدة لا بد من تعديلها بحيث تخفف من عبء المشتريات".

ما يعني أن العودة إلى حياة الأرياف والقرى الصغيرة لا تبدو بتلك السهولة التخيالية، لكننا نستطيع ضبط إيقاع الاستهلاك الخاص بنا، وكذا توجيهه التكنولوجيا التي سيطرت على أجزاء كبيرة من حياتنا في حلحلة التعقيدات وتسييرها من أجل حياة أبسط، وهنا نتكلم عن حياة أهل المدن الكبيرة والمزدحمة، أما في أطراف المدن نستطيع القول إن الخيارات متاحة أكثر من حيث وجود مساحات يمكن زراعتها وتربية الحيوانات المنتجة بها وبهذا تساهم العائلة في حماية أنها الغذائي.

وعلى الرغم من أن المساحات في المدن ضيقة، فإن الباب لم يغلق نهائياً حيث يمكننا التعامل مع بعض الهوامش في المنازل واستغلالها بشيء مفيد في تعزيز الأمن الغذائي على مستوى الأسرة، ففي حال وجود شرفة في المنزل يمكن استغلالها ببعض الزراعات التي تكون سهلة في البداية ويستطيع الإنسان الاعتماد عليها ولو بجزء يسير من استهلاكه الغذائي، ولذلك فوائد عدّة حيث تعزز الزراعة المتزرية - وإن كانت على نطاق ضيق - مفاهيم جيدة تحول مع الأيام إلى قواعد يمكن الاعتماد

عليها في الحياة كنوع من أنواع ضبط الاستهلاك والتوفير.

إضافة إلى الاستفادة من أسطح الأبنية والاشتراك مع سكان البناء في هذا، ويعتمد الأمر على تحضير بعض الأحواض البلاستيكية والعلب الفارغة والأوعية الخشبية، وفي حال وجود حدائق حول الأبنية يمكن أيضًا الاستفادة منها لزراعة بعض الخضروات.

آليات للتعامل مع القاسم

إذاً كيف يمكننا التعامل مع الأزمة القادمة؟ وكيف لنا كأفراد وأسر التخفيف من آثارها وتبعاتها علينا؟ لكي تكون واقعين في الطروحات فإن الدعوات التي تنادي بالاعتماد الكامل على الذات لمواجهة الأزمات الغذائية هي دعوات غير مجده، خاصة أن حكومات الدول الكبيرة تقف حائرة في التعامل مع هكذا الأزمات فكيف بالأسرة الصغيرة! لكن في حال اتبع الناس بعض التكتيكات يمكن أن يخففوا من آثار الأزمات الغذائية عليهم، وفي هذا السياق يتطرق الدكتور فاضل الزعيبي والمسؤولة الأممية عبر عطيفة أن المسؤول الأول في مثل هذه الأزمات ليس العائلة إنما الحكومة والدولة.

تقول السيدة عطيفة في هذا الإطار: “أعتقد أن كثيراً من الدول بدأت فعلًا بزراعة بعض السلع والمنتجات الزراعية الإستراتيجية مثل القمح، وتحقيق نسبة كبيرة من هذه المنتجات التي تكفي نصف احتياجاتهم في حال لم تصل للاكتفاء الذاتي، وهو ما تنتجه دول مثل مصر والجزائر وذلك في طريق التقليل من الاعتماد الكامل على استيراد المواد الغذائية وهو الأمر الذي يجعلنا دائمًا عرضة لمشاكل السوق وارتفاع الأسعار والعرض والطلب.”.

مشيرة إلى أن الآليات التي من الممكن أن تتعامل معها الأسر قليلة، لكنها يمكن أن تخفف من أعباء الأزمات وتخصرها بـ: “الاعتماد على المنتجات المحلية وتنظيم عملية الطعام بحيث لا يكون هناك تخزين وهدر بصورة كبيرة والاتجاه إلى المواد الغذائية المطروحة في الأسواق”.

وتردف عطيفة: “لكن الأزمة أكبر من استيعاب العوائل والأسر الموجودة في المنطقة العربية ولا يمكن للعائلة أن تتجاوز هذه الأزمة وحدها، فالشكلة عالمية ويجب أن يكون هناك دعم من الحكومات والمنظمات الدولية”.

أما بالنسبة للدكتور الزعيبي، فيرى أنه “رغم التأكيد على أن مسؤولية الأمن الغذائي هي مسؤولية الدولة في المستوى الأول، وعندما أقول الدولة أعني الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والرعاية الاجتماعية، أرى أن المواطن عليه دور أساسي بتغيير العادات الاستهلاكية، وهذا الأمر مهم جدًا لأن العادات الاستهلاكية تزيد من فاتورته الغذائية ونسبة إنفاقه من راتبه على الغذاء بشكل غير مبرر، ثانياً يوجد هدر غذائي كبير، فهناك الكثير من العائلات ثلاثاجاتها تكون مملوقة بأشياء لا يرونها إلا عندما تنتهي مدتها”.

ويضيف الرعبي "لذلك توجد كثير من الإجراءات التي يجب على المواطن أن يتخذها للحد من الهدر، وحينما نتكلم عن الهدر فإنه يجب على المواطن أن يشتري ما يحتاج فقط ولا يذهب إلى التسوق المفتوح ما أujeبه يشتريه دون السيطرة على الأمر". ويؤكد على "مراجعة المخزون الدوري، فهذه الطريقة تبين لك ما الموجود وما حاليه، هل هي بحالة جيدة أم أنها باتت غير صالحة وما هو صالح للبقاء".

في الخلاصة، إن الأمان الغذائي والاكتفاء الذاتي على مستوى الأسر والأفراد في دولنا ومجتمعاتنا مرتبط ارتباطاً كبيراً بالحكومات والأنظمة، وصحيح أن مهمة معالجة هذه الأمور ملقة على عاتق الحكومات إلا أن الأسر تستطيع بعض الأدوات والآليات التخفيف من وطأة الأزمة القادمة الغذائية منها والمالية.

رابط المقال : <https://www.noonpost.com/44452>